

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/67
9 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة العاشرة

جنيف، ٦-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه*

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية
(أ) التفاعل مع الرابطة الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار
- ٤ - قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار
- ٥ - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦ - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧ - تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

* قُدِّمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

ثانياً- شروح جدول الأعمال المؤقت

مقدمة

١- تنص المبادئ التوجيهية لمجلس التجارة والتنمية فيما يخص عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد (TD/B/(S-XIX)/7) على أنه ينبغي للجان أن تجري مناقشة بشأن السياسة العامة بالاستناد إلى بحوث الأمانة، وتقارير اجتماعات الخبراء، وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة، بما فيها مساهمات أعضاء أفرقة المناقشة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني. كما ينبغي لها أن تدرج حصيلة المناقشات في سياق وإطار السياسة العامة المناسبين. ولدى النظر في حصيلة اجتماعات الخبراء، ينبغي للجان أن تكمل معالجة القضايا التي تناولتها اجتماعات الخبراء، وأن تتجنب قدر الإمكان الازدواجية في مناقشاتها.

٢- وعند البت في طبيعة حصيلة أعمال اللجان، ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية تخصيص أقصى قدر ممكن من الوقت للحوار الموضوعي فيما بين ممثلي الحكومات من أجل بناء توافق في الآراء بشأن القضايا التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد، وتقليص الوقت المخصص لعمليات الصياغة إلى الحد الأدنى الضروري. ويبيّن المكتب ومنسقو المجموعات الإقليمية طبيعة الحصيلة المنشودة لعمل اللجان. وينبغي إدراج هذه الحصيلة، كلما أمكن، في ملخص يعده الرئيس ويعكس الحوار الموضوعي ويتضمن توصيات مستقلة مقتضبة موجهة إلى أمانة الأونكتاد. أما الخيارات الأخرى المتعلقة بحصيلة عمل اللجان فيمكن أن تشمل ما يلي: المبادئ والخطوط التوجيهية، وأفضل الممارسات، والاستنتاجات المتفق عليها، وما إلى ذلك.

٣- ول هذه الغاية، ستعرض على اللجنة تقارير اجتماعات الخبراء التي عقدت خلال الأشهر السابقة، وكذلك وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة محددة فيها مسائل السياسة العامة التي ستناقشها اللجنة.

البند ١: انتخاب أعضاء المكتب

٤- عملاً بالمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية، تنتخب اللجنة رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقررًا من بين ممثلي الدول الأعضاء فيها، آخذة في اعتبارها ضرورة ضمان التوزيع الجغرافي العادل. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي على أن يتألف مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم معاً، وعضوان من القائمة باء، وعضو واحد من القائمة دال، المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة).

٥- وبناءً على ذلك، ووفقاً لدورة التناوب التي أقرت بعد الدورة التاسعة للأونكتاد، يتكون مكتب الدورة العاشرة للجنة على النحو التالي: الرئيس من القائمة باء، والمقرر من القائمة ألف (أفريقيا)، وثلاثة نواب للرئيس من القائمتين ألف وجيم معاً، ونائب واحد للرئيس من القائمة باء ونائب واحد من القائمة دال).

البند ٢: إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٦- من المقرر أن تعقد الدورة العاشرة للجنة في الفترة من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦. وكانت اللجنة قد أقرت، في الجلسة العامة الختامية لدورتها التاسعة (٧-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥)، جدول الأعمال المؤقت لدورتها العاشرة ومواضيع لاجتماعات الخبراء ذات الصلة.
- ٧- وفيما يتعلق بتنظيم أعمال الدورة، تباح للجنة خمسة أيام، لكن يتوقع أن تنهي اللجنة عملها بحلول الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦. وستخصص الجلسة العامة الأولى، التي ستعقد يوم الاثنين، ٦ آذار/مارس، للمسائل الإجرائية والبيانات الافتتاحية.
- ٨- وستُعَدُّ الأمانة برنامجاً مفصلاً متاح في أول يوم من أيام الدورة.

الوثائق

TD/B/COM.2/67 "جدول الأعمال المؤقت وشروحه"

البند ٣: قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

- ٩- بغية تيسير المداولات التي ستجريها اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أتاحت الأمانة تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي يستعرض آخر الاتجاهات العالمية والإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر ويتناول مسألة تدويل أنشطة البحث والتطوير.
- ١٠- وسوف تناقش اللجنة حصيلة اجتماعي الخبراء اللذين عقدا بمقتضى قرار اتخذته اللجنة في دورتها التاسعة. فقد عُقد اجتماع الخبراء المعني بالمساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وعقد اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وصياغة السياسات العامة في البلدان النامية، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وسيعرض رئيسا هذين الاجتماعين تقريريهما من أجل توجيه المناقشات.
- ١١- وكانت اللجنة قد أوصت، في دورتها الثامنة، بأنه "ينبغي للأمانة أن تتابع أيضاً العمل الذي اضطلعت به في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣ [بشأن التفاعل بين السياسات الوطنية والدولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر]، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية" (TD/B/COM.2/60، الفقرة ٥). ولذلك ستقوم أمانة الأونكتاد بتنظيم فريق من الخبراء يُعنى بما يترتب على إزالة تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة من أثر على التنمية. وسوف يضم هذا الفريق خبراء من البلدان التي قدمت إخطارات إلى منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وسوف تناقش الأثر المترتب على إزالة هذه التدابير في بلدان نامية مختارة، مع الإشارة إلى سلسلة من دراسات الحالات الإفرادية التي أجريت بتكليف من الأونكتاد.

١٢- وعملاً بتوصيات اللجنة في دورتها التاسعة، سوف يشتمل عمل اللجنة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال على عقد دورة مشتركة مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وسوف يتم تنظيم مناقشة رفيعة المستوى حول موضوع "ما يأتي به الغد: ظهور "لاعبين" جدد وأشكال جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر"، ومن المزمع أن تجرى هذه المناقشة بعد ظهر يوم الأربعاء، ٨ آذار/مارس.

الوثائق

تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتداول أنشطة البحث والتطوير	UNCTAD/WIR/2005 and Overview
"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالمساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة"	TD/B/COM.2/EM.17/3
"تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وصياغة السياسات العامة في البلدان النامية"	TD/B/COM.2/EM.18/3

البند ٤: قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار

١٣- لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تكاثر اتفاقات الاستثمار الدولية على المستويات الثنائية والإقليمية والأقليمية. وما فتئت هذه المجموعة الكبيرة من اتفاقات الاستثمار الدولية تتوسع، مع ظهور جيل جديد من الاتفاقات التي يتسم مضمونها بحكماتها بقدر متزايد من التعقيد. ولذلك فإن سياسة التنمية الاقتصادية قد أخذت تتزايد تعقيداً من جراء شبكة الالتزامات المتداخلة الناشئة عن اتفاقات الاستثمار الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن النشاط المتزايد في مجال وضع معاهدات الاستثمار الدولية يوازيه تزايد في المنازعات بين المستثمرين والدول. ونتيجة لهذه التطورات، يتعين على البلدان - والشركات - أن تعمل ضمن إطار لقواعد الاستثمار متزايد التعقيد. وهذا يمثل تحديات جديدة بالنسبة لوضعي السياسات العامة. وتتصل إحدى القضايا الرئيسية في هذا السياق بالحفاظ على تماسك سياسة التنمية الاقتصادية للبلد.

١٤- وسوف تركز المناقشة وورقة المعلومات الأساسية التي ستعدها الأمانة على بعض التطورات التي حدثت مؤخراً والقضايا الناشئة في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، مع تحديد جوانب التفاعل الأكثر شيوعاً في اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة، وإعطاء أمثلة عن الحلول التي استخدمت للمحافظة على تماسك السياسة العامة. كما أن المناقشة وورقة المعلومات الأساسية ستتناولان مسألة الآثار المترتبة على التعقد المتزايد الذي يتسم به نظام الاستثمار الدولي، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

١٥- وفي هذا السياق، ستستمع اللجنة إلى عرض بشأن التقييم الخارجي المتعمق للآثار الذي يتناول برنامج عمل الأونكتاد المتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية فيما يتصل بالقضايا المطروحة في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، مع تقديم إرشادات حول توجهاته (أو أنشطته) في المستقبل.

الوثائق

TD/B/COM.2/68 "وضع القواعد في مجال الاستثمار الدولي: الاتجاهات،
والقضايا الناشئة، والآثار"

UNCTAD/ITE/IIT/2005/6 "تقرير تقييم اتفاقات الاستثمار الدولية"

البند ٥: عمليات استعراض سياسات الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية

١٦- يتناول هذا البند عمليات الاستعراض التي تُجرى على المستوى الحكومي الدولي للسياسات الوطنية ذات الصلة بالاستثمار. والمقصود بهذه العملية هو تبادل الخبرات الوطنية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والارتفاع به بفعالية وكفاءة عن طريق عمليات الاستعراض المتعمق للسياسات العامة فيفرادى البلدان والاستعراض من قبل النظراء على الصعيد الحكومي الدولي.

١٧- ستنظر اللجنة، خلال هذه الدورة، في استعراض سياسة الاستثمار في كولومبيا. وسوف تتخذ المداولات الشكل الذي اتبع في الدورات السابقة والذي ثبت أنه يمثل أداة مفيدة لفهم تنوع التجارب الإنمائية والمساهمة في المداولات وفي نشر أفضل الممارسات في مجال سياسة الاستثمار. وسوف يتألف فريق الاستعراض من ممثل رفيع المستوى من الحكومة وممثلين من القطاع الخاص المحلي والدولي. وستقوم الأمانة والممثل الرفيع المستوى بعرض التقرير القطري، وستلي ذلك تعليقات أعضاء فريق المناقشة، ثم تليها مناقشة عامة. وكما حدث في الدورة السابقة، ستلخص مناقشات الاستعراض في التقرير النهائي للجنة.

١٨- وسوف يُعرض على اللجنة ملخص لمداولات لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في جمهورية إيران الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تقدم الأمانة تقريراً شفويّاً حول متابعة توصيات العمليات السابقة لاستعراض السياسات العامة.

الوثائق

UNCTAD/ITE/IPC/MISC/2005/11 استعراض سياسة الاستثمار في كولومبيا

TD/B/COM.2/69 "ملخص للمداولات بشأن استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في جمهورية إيران الإسلامية"

البند ٦: تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

١٩- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، سوف تنظر اللجنة في تقرير الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الذي ناقش قضايا تتصل بالتنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وكذلك مسألة إمكانية مقارنة وأهمية الإبلاغ فيما يتصل بمسؤولية الشركات. كما وضعت اللجنة الصيغة النهائية لإرشاداتها المتعلقة بالممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في مجال إدارة الشركات،

وهي الإرشادات التي وضعت لتكون بمثابة أداة اختيارية لتعزيز زيادة الشفافية وتحسين إدارة الشركات. وخلال دورة اللجنة، سوف يقوم فريق خبراء رفيع المستوى بإجراء مداولات حول ما تتسم به الممارسات الجيدة للكشف عن البيانات في مجال إدارة الشركات من أهمية في تيسير الاستثمار والتنمية.

٢٠- وفي إطار هذا البند، تنظر اللجنة عادة في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. إلا أنه عملاً بما قرره الجمعية العامة، عُقد في أنطاليا بتركيا في عام ٢٠٠٥ مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ولم تعقد من ثم دورة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وسوف تقوم أمانة الأونكتاد بإطلاع اللجنة على نتائج المؤتمر وتقريره، وسوف يتاح للجنة القرار الذي اعتمدته المؤتمر كي تحيط به علماً. ففي هذا القرار، سلّم المؤتمر، في جملة أمور، بالدور الذي تؤديه سياسة المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية، وبناء القدرة على تنظيم المشاريع، وتيسير الوصول والدخول إلى الأسواق، وزيادة الإنصاف في النظام التجاري الدولي، وضمان أن يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مكاسب إنمائية.

الوثائق

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثانية والعشرين"	TD/B/COM.2/ISAR/31
"تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"	TD/RBP/CONF.6/15

البند ٧: تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها

٢١- جاء في المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (TD/B(S-XIX)/7) ما يلي: "وستظل جداول أعمال اللجان تشتمل على بند بشأن متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة. وستقدم الأمانة تقارير عن تنفيذها للتوصيات الموجهة إليها. وستدعى الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن قيامها بتنفيذ التوصيات الموجهة إليها في البيانات التي تدلي بها أمام المجلس". وفي هذا السياق، أعدت أمانة الأونكتاد تقريراً مرحلياً عن تنفيذ التوصيات المتفق عليها التي اعتمدت في الدورة التاسعة للجنة. كما ستقدم استعراضاً عاماً للأنشطة المضطلع بها منذ دورتها الأخيرة في اتجاه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

الوثائق

"تنفيذ توصيات اللجنة"	TD/B/COM.2/70
-----------------------	---------------

البند ٨: جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة

٢٢- سيقدم مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة من أجل النظر فيه وإقراره.

البند ٩: مسائل أخرى

٢٣- سيتم تنظيم جلسة إحاطة تسلط الضوء على الأنشطة المنفذة في إطار عمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٤- وسوف يُدعى ممثلون لمنظمات دولية أخرى إلى تقديم تقارير عن أنشطة منظماتهم، مع التركيز بصفة خاصة على بيان الكيفية التي يمكن بها لعمل هذه المنظمات أن يساعد البلدان النامية في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

البند ١٠: اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

٢٥- سيقدم تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثامنة والثلاثين المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

— — — — —